الإرث لمصلحة الورثة الذكور وحرمان الإناث من حقهن بالإرث؛ فالوصاية الواجبة تمنح أحفاد رجل توفي سابقاً حق الإستفادة من الإرث فيما يحرم أولاد إبنة توفيت سابقاً من هذه الحقوق نفسها.

منذ الإستقلال تهدف تدخلات الدولة بصفة خاصة إلى المحافظة على الوضع الراهن، وضبط المطالب، وتحييد القوى الاجتماعية والسياسية المعارضة. وإذا كانت المجتمعات في المغرب تواجه اليوم اسلاماً سياسياً فلا بد من الاعتراف بان هذا الاسلام تمكن من الانتشار بهذه السرعة لانه وجد تربة صالحة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً.

أصوات النساء: جيل ما بعد الاستقلال

بعيد الاستقلال عادت الى بيوتهن النساء اللواتي كنّ قد اشتركن في العمل السياسي والمقاومة، وذلك لكي يقمن «بمهمتهن الشريفة» التي حدّدها لهن رفاق الماضي، أي تربية مواطني المستقبل. واللواتي قررن المتابعة على الرغم من ذلك وظّفن جهودهن في الاعمال الاجتماعية والخيرية.

ولكن بفضل انتشار التعليم والعمل المهني المأجور، ولا سيما في المدن، سرعان ما إنضمّ إلى المنظمات السياسية والنقابات جيل جديد من النساء اللواتي لم يكنّ قد اشتركن في النضال للاستقلال. على الرغم من أوضاع سياسية وإجتماعية صعبة، وعلى الرغم من القمع، ناضل بعض النساء داخل هذه المنظمات التي كانت أولوياتها الدائمة توطيد الاشتراكية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية، ولم تدَع قط المطالبة بالمساواة الجندرية.

منذ منتصف سبعينات القرن العشرين بدأ تاريخ جديد في المغرب شهد انفتاحاً سياسياً نسبياً وحرية أكثر في التعبير، مما أتاح لأحزاب المعارضة أن تستأنف نشاطاتها، بما في ذلك النساء اللواتي بدأن ينظمن أنفسهن في أقسام نسائية داخل أحزابهن المختلفة. توافقت هذه الفترة من الانفتاح السياسي في المغرب مع عقد الأمم المتحدة للنساء (١٩٧٦–١٩٨٥)، بالاضافة الى إعلان إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٩٧٩. لقد وفّرت هذه الأحداث للنساء فرصاً لتكثيف النقاش داخل بنى أحزابهن حول موقفها من القضايا النسائية وإخلاصها لها، ولا سيما قضية إصلاح المدوّنة.

كان الهدف الضمني لهذه الاقسام النسائية أن تزيد عدد الأعضاء النسائية لأحزابهن. في أول الأمر نال العمل الاجتماعي وتوعية النساء تأييداً واسعاً، ولكن سرعان ما اثيرت قضايا تحرير النساء ووضعهن القانوني وتمثيلهن على مستويات أخذ القرار. ولا بد من الاشارة إلى الاختلافات بين مطاليب أقسام النساء هذه. فيما كان هناك إجماع حول قضايا التعليم والمشاركة السياسية ونشاطات النساء، عولجت مسألة إصلاح المدوّنة بشكل مختلف وغامض، توقّف على درجة استقلالية الناشطات ضمن أحزابهن وإستعدادهن للنضال. في الواقع تواجد منذ زمن تياران بين الناشطات السياسيات والنقابيات، ولا يزالان: تيار يتبع بدقة توجيهات الحزب، فيما يتدبر التيار الآخر التناقضات بين هوياتهن الحزبية والنسوية.

في منتصف ثمانينات القرن العشرين تأسس أول تجمع نسائي في المغرب: إتحاد النساء الديموقراطي (١٩٨٥)، تلاه بعد سنتين إتحاد العمل النسائي. بعد ذلك أسّس عدد من المنظمات النسائية التي أسهمت في تعدد منظمات الحركة وتنوّعها ، وفي تخصصها في مجالات التدخل، وفي إنتشار جغرافي أفضل، وفي إستقلاليتها. وراء ظهور الحركة النسوية في المغرب طموح الناشطات الى القيام بالذات في مطاليبهن واقوالهن ومنظماتهن، مستقلات عن رفاقهن الذكورفي الأحزاب، وعن الأقسام النسائية في الأحزاب السياسية والنقابات التي كانت تقيّد دائماً مطاليبهن الخاصة بالنساء. مثّل ذلك قطع الصلة بسنين من التنازل والانتظار.

في تونس كان نادي الطاهر حداد (١٩٧٧–١٩٨٧) أول مبادرة لتنظيم النساء، وقد جمع ناشطات سياسيات ونقابيات ومثقفات أردن الخروج على الايديولوجيا الرسمية وتفكيراً قائماً بذاته حول وضع النساء في مجتمع متأزم. خبرت تونس الاسلام السياسي قبل البلدين المغربيين الآخرين (وهو لا يزال كامناً هناك، على الرغم من قمعه). بسبب ذلك قامت الحركة النسائية إلى حد على رغبتهن بالدفاع عما أحرزته النساء فيما يتعلق بوضعهن القانوني، بما أن أول مطالب الاسلام السياسي في تونس هوإلغاء هذه الإنجازات.

هذا القيام بالذات النسوي شكل قطعاً مع «النسوية الذكورية» الموجودة والتي تمثلها السلطات المحلية. وكانت ايضاً قطعاً، كما في المغرب، مع المنظمات السياسية والنقابية اليسارية التي كانت الاسرة «الايديولوجية» للنسويات التونسيات ولكنها رفضت الاهتمام بمطاليبهن وطموحاتهن الخاصة بهن، معتبرة النسوية «غير ملائمة» و«غير مناسبة للظرف».[٢٢]

فترة اكتشاف الذات هذه ومحاولة جمع تيارات متعددة في حركة واحدة قائمة بذاتها كانت فترة غنية جداً بالنقاش والمؤتمرات والمنشورات، ونخصّ بالذكر مجلة نساء. تأسست منظمتان تونسيتان قائمتان بذواتهما بعد منتصف الثمانينات: التجمع التونسي للنساء الديموقراطيات (١٩٨٩) وتجمع النساء التونسيات للبحث والتنمية (تأسس ١٩٨٥ ونال إذن الممارسة ١٩٨٨). في السياق السياسي التونسي إزدادت

تدريجياً المطالب السياسية لهذين التجمعين، كالمطالبة بالديموقراطية وإحترام حقوق الإنسان. في كل من تونس والجزائر كانت الحركة النسائية أول واقوى من دافع عن مجتمعاتها ضد التهديدات التوتاليتارية الصادرة عن الاسلام السياسي أو النظم السياسية الحاكمة.

في الجزائر كما في المغرب كانت قضية المدوّنة هي التي عبّأت النساء ليقفن كمجموعات منظمة للدفاع عن مصالحهن. في الواقع، بعد التردد وعدد من المحاولات التي أُجهضت وكانت قد هدفت إلى إعلان مدوّنة، لا سيما في ١٩٨١، حين سحب الاقتراح على اثر تعبئة المنظمات النسائية، شُرّعت المدوّنة في النهاية عام ١٩٨٤. بكلمات أحد الكتاب، «أمضت السلطات الجزائريه ٢٢ سنة كي تضع نهاية لتنازلات مضعضعة وتعود إلى الشريعة، وهي المدة التي كان لا بد منها لارهاق معارضيها وانهاك المقاومة النسائية.»[٢٣] وكان لهذا الحادث أهمية كبرى لإنه حض عدداً من الفئات النسائية على التجمع من جديد ووضع برنامج مشترك للمطالبة بإصلاح القانون.

الحركة النسائية اليوم

كان لنضالات الحركة النسائية المغربية من أجل إصلاح قانون الاحوال الشخصية الفضل في إبراز احد تناقضات الحداثة، وهو محاولة تشريع وضع النساء حسب الدين، فيما زاد ابتعاد ممارسات إجتماعية أخرى عن الدين. في الواقع، ان وضع النساء الذي كان مركزياً خلال زمن طويل كان «فارغاً» بمعنى ان مصيرهن بُحث وقُرّر في غيباهن.[٢٤] بدأ هذا الغياب/الحضور يتحطم بظهورالحركة النسائية وتعزيزها كمجموعة ضاغطة، منذ بدء منتصف الثمانينات، مطالبة بتغيير القوانين ودور الذكور/النساء وعلاقاتهم.

لإخراج قضية وضع النساء من فخ الحياة الشخصية حوّلت حركة النساء المغربيات إلى قضية سياسية عامة كل النقاش حول ممارسات كانت تعدّ إلى الآن تافهة أو متعلقة بالحياة الخاصة، كوضع النساء القانوني، التقسيم الجنسي للاعمال المنزلية، العنف المنزلي، الخ.

لقد فهمت الحركة النسائية منذ البدء أنه لا بد من فتح «المجال الخاص»، وتحليله والشك فيه وتسييسه. النضال لإصلاح قانون الأحوال الشخصية ووضع قانون عائلي مبني على مساواة أكثر في العلاقات الزوجية والعائلية كان مؤلماً بقدر ما كانت مقاومته نشيطة. لم تسبب هذه المقاومة تقاليد جامدة بقدر ما سببتها الرغبة بالابقاء على التمييز بين مجال الخاص الخاضع للشريعة الإسلامية التي تعتبر مقدسة، ومجال العام الخاضع لقوانين ومؤسسات علمانية.

تجمعات قائمة بذاتها تنادي بالمساواة بين الرجال والنساء تشكل ظاهرة اجتماعية وسياسية جديدة على مسرح المنطقة السياسي. يختلف تاريخ هذه الحركة وتطورها الحالي حسب وضعها السياسي والاقتصادي، وحسب حرية التعبير والاجتماع المتحة في كل من البلاد الثلاثة.

معظم المنظمات غير الحكومية في المنطقة تواجه في عملها عدداً من التحديات بسبب ضبط الدول المباشر أو غير المباشر لنشاطاتها، وبسبب النقص في الموارد والتدريب والسلوك المراسي. على الرغم من هذه الصعوبات منحت الحركة النسائية الأولوية لتغيير القوانين، للنضال ضد العنف المؤسساتي والاجتماعي والمنزلي ضد المرأة، ولإشتراك النساء بشكل أبعد تأثيراً وأكثر حرية في بناء دول ديموقراطية تحترم حقوق النساء الانسانية.

الخلاصة

لأن الآراء النسوية تشكل خطراً على النظام الأبوي، تتعرض بإستمرارفي المغرب، كما في غيره، للإنتقاد على أنها صنيعة الشيطان، وللرفض والسخرية، اولتهمة أنها تنمّي كره الرجال والتقاليد والقيم والدين ألخ. وقد يكون هذا هو السبب في أن بعض التجمعات لا تزال تصف حركتها بأنها «نسائية». يظهر هذا الموقف الدفاعي بوضوح في الطرق التي تستخدمها بعض الناشطات لتبرير وتفسير معنى النسوية بالنسبة اليهن، وما هي في مثل بلادهن.

في الواقع، وُصفت الحركات النسائية بأنها «نسائية» منذ نشأتها في الثمانينات وحتى التسعينات في البلاد الثلاثة. ولكن الميل اليوم يتجه نحو تبني الهوية النسوية كاملة، هوية ليست فطرية وإنما اختيرت واتخذت كموقف ذي رؤيا، إلى جانب كونها خطاباً وممارسة. انها طريقة في النظر الى العالم من خلال «عيون مصالح النساء الاستراتيجية» مع نظرة خاصة ومنفتحة الى المجتمع ، مع أكثر فئاته حرماناً. بهذه الطريقة تندمج في النسوية قضية الديموقراطية فضلاً عن المسألة الاجتماعية بكل أبعادها. فلا شك في أنه ينظر إلى النسوية على انها مشروع سياسي. وعليه يحدد هذا التصور الواسع الجديد السياسة التقليدية والمجال السياسي، وهو تصوّر يدمج كل ابعاد التدخل الاجتماعي لان موقف النسوية الاساسي هو رفض التفرقة بين السياسي والاجتماعي، بين العام والخاص.

هذه الهوية النسوية التي تتخطى الحدود القومية لتعتبر نفسها ذات هوية دولية تُتهم بأنها مستوردة وأجنبية. ولكن نسويات المغرب يعرفن أن لهن إسهامهن الخاص في تطويرهذه الهوية العالمية التي في قيد التكوين. أنهن يفعلن ذلك تماماً كما فعلت